السياسة القطنية المستديمة للحكومة

عند ماتلقيت دعوتكم الكريمة للاشتراك معكم فى البحث فى السياسة الزراعية فكرت فى ضرورة الرجوع إلى السياسة القطنية المستديمة للحكومة ومناقشتها من وجهتها الزراعية .

وحضراتكم تعلمون أنه لما كان القطن هو المحصول الرئيسى لمصر وجهت حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك عنايتها إلى اقرار سياسة قطنية مستديمة وقد قام حضرة صاحب السعادة احمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية ببحث ما يجب أن ترمى اليه سياسة تجرى البلاد على نهجها تحت اشراف الحكومة وطبقاً لأرشاداتها ووضع مذكرة عن نتيجة أبحاثه قدمت إلى مجلس الوزراء فصدّق عليها وأصبحت هى السياسة القطنية المستديمة للدولة .

وتتلخص هذه السياسة من الوجهة الزراعية فيما يأتى : —

اولا — العمل على وفرة الأنتاج بتحسين وسائل الزراعة والتسميد وأنتقاء البذور .

ثانياً — مواصلة الجهود لتخفيضها بالنفقات الزراعية .

ثالثاً — أنتاج أوفر كمية ممكنة من الأقطان ذات الاستعمال السائد إذ هى الطريقة الوحيدة لمواجهة المنافسة العالمية المتزايدة .

رابعاً — تحديد زراعة السكلاريدس على أن يكون هذا الأجراء مؤقتاً لثلاث أو خمس سنوات .

---

(١) بحث فيها بقلم حضرة الزميل عبد الرحمن افندى سرى رئيس قسم الاحصاء بوزارة الزراعة قدمه لجمعية خريجى مدرسة الزراعة عند دراستها للحالة الزراعية العامة فى اغسطس الماضى .

والآن وقد بدت لنا ضرورة الحاجة إلى بحث الأنتاج الزراعى من ناحيتين وهما وفرة الأنتاج وتخفيف تكاليفه فأنى أريد أن أقول بأن المأزق الحرج الذى وصلنا اليه بسبب تدهور أسعار القطن قد ألجأنا إلى القول بضرورة زيادة غلة الفدان لعل فى هذه الزيادة ما يعوضنا فرق الأسعار ولكن هيهات أن يؤدى جهدنا إلى هذه الغاية وهو ما يجب أن نقتنع به لنتحول بتفكيرنا إلى ناحية أخرى تقربنا مما نريد .

لقد أصبحت نظرية زيادة الأنتاج هى الطراز الجديد لدى الكتاب الأقتصاديين والأنشودة العذبة التى يتغنى بها كل من تكلم عن الضائقة المالية ولم تقابل أية نظرية بما قوبلت به نظرية زيادة الأنتاج حتى أصبحت فى رأس قائمة الاقتراحات التى تقول بها كل هيئة زراعية أو لجنة مالية وأصبح يجابهنا بها كل من تحدث عن شؤوننا الزراعية وكمية المحصول ومتوسط غلة الفدان .

فلنفرض أنه قد تيسر الوصول بالأنتاج الزراعى فيما يختص بالقطن إلى أعلى قمته فلن نصل به إلى أكثر مما كان عليه فى العشر سنوات الواقعة بين ١٨٩٦ و١٩٠٥ وقت أن كانت المساحة القطنية بحيث يسهل توفيتها حقها من العناية وحيث كانت الأراضى المزروعة قوية قريبة العهد بزراعة القطن ولم يكن لدودة اللوز وغيرها من الآفات أثر يذكر فى القطر .

لقد كان متوسط محصول الفدان للعشر سنوات المذكورة ٤و٨٦ قنطاراً أى بزيادة ٢٣ رطلا فقط عن متوسطه فى سنة ١٩٢٩ (حيث كان المتوسط ٤و٦٣ قنطاراً) ومثل هذه الزيادة بل ضعفها لا يمكن أن يعوض علينا ما سنتكبده من بذل لبلوغ هذه النتيجة .

لقد تغالينا كثيراً فيما يمكن أن نصل إليه من زيادة الأنتاج فى القطن والواقع أن الغلطات التى يرتكبها الزراع لا تتجاوز الخسارة بسببها أكثر من ربع قنطار فى المجموع كما أن اصلاح طرق الصرف فى المناطق المحتاجة لذلك وتحسين وسائل الرى وما نستطيعه فى سبيل مقاومة الآفات وأدخال الآلات الزراعية الحديثة وغير ذلك من الأصلاح العام لن ينتج لنا زيادة عن ربع قنطار آخر فى الفدان .

نعم قد يؤدى تحسين الصرف فى منطقة معينة إلى مضاعفة محصول الفدان فيها وقد تؤدى وفرة المياه وانتظام الرى فى المواعيد المناسبة إلى زيادة قنطارين فى الفدان وقد يكون التبكير بالزراعة سبباً لمثل هذه الزيادة فى عام من الأعوام كل هذا صحيح ولكنه فى مجموعه لن يعوضنا بالقدر الذى يتوقعه الجمهور من زيادة الأنتاج .

ان خبرتى تؤيد أعتقادى بأن معظم الزراع قد أجادوا زراعة القطن بما لا مزيد عليه وغير خاف أن ظروفاً خاصة تلجىء بعضهم إلى التقصير مع علمهم به .

وليس من شك فى أن الأنتاج قد بلغ أقصى حدوده لدى الكثيرين من الزراع كباراً وصغاراً (وذلك فيما يختص بالقطن) لأن سعر القطن فى السنوات الماضية علّم الفلاّح المصرى وجوب العناية بكافة العمليات الزراعية من حرث وري وتسميد فى الوقت الذى كان ثمن القنطار فيه يوازى أيراد فدان فى الوقت الحاضر .

ان مصلحة كمصلحة الأملاك الأميرية قد توافرت لديها كل الأسباب

المؤدية إلى بلوغ أقصى الأنتاج بحيث أصبح من المتعسر عليها الآن الوصول إلى زيادة عشرة أرطال فقط فى الفدان .

كذلك الحال فى مزارع حضرة صاحب الجلالة الملك فقد بلغت درجة من العناية ليس بعدها زيادة لمستزيد وقس على ذلك الكثيرين من كبار الزراع وصغارهم ودونكم مثلا آخر تجدون فى مزرعة الجميزة التابعة لوزارة الزراعة والتى يشترك فى ادارتها والنهوض بها كثير من الرؤوس المفكرة والأقسام المتعددة فى وزارة الزراعة فقد بلغت فى انتاجها أقصى حد يمكن أن تنتجه الأرض من خيراتها ومع ذلك فالفرق بين محصول هذه المزارع ومحصول ما يماثلها من الحقول التى يفلحها عامة الزراع لا يتجاوز ربع قنطار فى المجموع فالذين ينتظرون من الارشادات والنصائح مضاعفة المحصول ليسوا على حق فيما يتصورون. وكل ما نرجوه هو أن نصل الى ايجاد أصناف جديدة يكون من مميزاتها اعطاء محصول أوفر من محصول الأصناف الحالية ولكن هذا لا يزال فى عالم الغيب .

للانتاج الزراعى لكل محصول نهاية هى أربح النهايات اذا أدخلنا فى حسابنا نفقات الانتاج وقد نتمكن من تجاوز هذه النهاية بعد صرف ما يتعدى حدود الاقتصاد فلا تكون هذه النهاية من الانتاج مربحة وهو ما لا يقصد اليه أحد بالطبع والسياسة القطنية للحكومة حينما تكلمت عن ضرورة وفرة الانتاج تكلمت أيضا عن ضرورة تخفيض نفقات الانتاج بما سنتناوله بالكلام فيما بعد .

لقد عنينا بزراعة القطن فى الماضى بدرجة أهملنا معها العناية بباقى المحاصيل وكان لنا شبه عذر فى ذلك أما الآن وقد بلغ سعر القطن ما بلغ فلا مناص لنا

من النظر الى الانتاج من جهتـه الصحيحة أى الحصول على أوفر ما يمكن الحصول عليه من الربح من زراعة الفدان بقطع النظر عن نوع الغلة بل بقطع النظر عن متوسط غلة الفدان ذاته .

ومن المفيد أن أذكر لحضراتكم أن متوسط محصول الفدان من القطن فى أمريكا يبلغ ٦٢ و١ قنطارا ونسبة المزروع فيها الى مساحة القطن فى العالم ٦ و ٥٧ ٪ وفى الهند التى تزرع ٣ و ٣٢ ٪ من محصول القطن فى العالم يبلغ متوسط محصول الفدان فيها ٨٦ و ٠ قنطارا ومتوسط المحصول فى روسيا ٩١ و ٢ قنطارا وهى تزرع ٢ و ٣ ٪ .

أما مصر التى تزرع من القطن ما يعادل ٤ و ٢ ٪ من محصول العالم فان متوسط محصول الفدان فيها يبلغ ٦٣ و ٤ قنطارا (وهذه البيانات عن احصائيات سنة ١٩٢٩) ولم أذكر باقى الممالك لأن المزروع فى كل منها تقل نسبته عن واحد فى المائة ..

تخفيض النفقات الزراعية — قالت السياسة القطنيـة المستديمة للحكومة أن أهم العوامل فى تكاليف الانتاج هى ايجار الأراضى وأثمان البزور والسماد ونفقات الرى وأثمان الماشـية والآلات وأجور العمال ثم تكلمت عن كل عامل من هـذه العوامل محاولة ايجاد السبيل المؤدى الى تقليل هذه النفقات .

وقد تكلمت عن ايجار الأراضى بما لامزيد عليه فى الدقة وحسن السبل التى اقترحتها والواقع أن الأزمة التى نحن فيها كفيلة بتنظيم المعاملة بين المالك والمستأجر الى حد بعيد وعلى المالك أن يواجه الحقيقة فيريح ويستريح .

لقد كان المالك يقدّر الايجار على أساس ثمن الفدان وأن ربحه من رأس

ماله يجب أن لا يقـل عن ربح رأس مال المستثمر فى الأسهم والعقارات . أما الآن وقد انكمش رأس ماله الى ٦٠ ٪ أو أقل من ذلك فى بعض الحالات فعليه أن يقدّر ربحه من الايجار على هذا الأساس .

أما الملاك الذين يوهمون الفـلاّح بأن ثمن القطن سيرتفع ليزينوا له استئجار أراضيهم بقيمة باهظة انتظارا للربح الموهوم فمثلهم كمثل المرابين سواء بسواء وليس ما ذكرته بمانع طبعا من العمل على التسوية بين المالك والمستأجر فى هذا العام لأننى أتكلم عن السياسة الزراعية الدائمة .

أما ما أشارت اليه المذكرة فى سبيل تخفيض نفقات الرى وأجور العمال وثمن البزور فغـير مجد ولا أظن أن فى الاستطاعة العمل على تخفيضها من طريق مباشر تخفيضا نسبيا وهى تسير فى أسـعارها تبعا لأسعار القطن حتى الآن بل اننى أتوقع زيادة فى الأجور كلما عملنا على حماية محاصيلنا الغذائية برفع التعريفة الجمركية .

والذى يبـدو لى هو أن هناك سبيل واحد لمساعدة الفلاح مساعدة جدية من هذه الناحية وذلك بتوفير الماشية له بحالة كافية .

والماشية كما نعلم هى أسهل مصنع لأحسن وأرخص سماد والمعين الأول للفلاح لأجادة خدمة الأرض علاوة على أنها أرخص مطعم لاستيراد أجود الأغذية من لبن وجبن وزبد .

أن توفير الماشية للفلاح هو السبيل الوحيد لوفرة الانتاج اذا كان هناك زيادة لمستزيد والسبيل الوحيد لتخفيض النفقات الزراعية كما وأنها السبيل الوحيد الذى يمكن عمله فى الوقت الحاضر لرغد الفلاح وسعادته .

والدعاية لتربية الماشية لا تكون كلاما بل يجب أن تقرن بما يضمن التنفيذ والنجاح وفى هذه الناحية أرجو عرض النقط الآتية : —

(ا) جاء فى مشروع تأسيس البنك الزراعى أنه سيقوم بتقديم سلفيات لأجل لا يزيد عن عشر سنوات لشراء الآلات الزراعية أو الماشية أو لاصلاح الأرض بحفر الترع والمصارف وعلى هذا الأساس أريد من البنك باشتراكه مع الجهات المختصة وضع مشروع واسع النطاق يسهل على صغار الزراع اقتناء الماشية تسهيلا يؤدى الى مضاعفة عددها لديهم وأنا على ثقة من أن هذا العمل أجدى بكثير من التسليف لحاجات الزراعة والجنى .

(ب) أن يعمل البنك بنفوذه لايجاد شركة للتأمين على الماشية التى تشترى من سلف البنك ونظام التأمين على الماشية فى الوقت الحاضر قد عم معظم الممالك الزراعية وهو من أهم السبل للتشجيع على اقتنائها .

(ج) ومن واجب الهيئات الزراعية المختصة كقسمى الطب البيطرى والكيمياء أن يعملا بالاشتراك لاقتراح عليقات متنوعة يشعر الفلاح برخصها اذا قوبلت بغذاء الماشية فى الوقت الحاضر .

(د) وتشجيعا لتربية العجول فى موسم البرسيم يحسن منع استيراد الماشية لمدة شهرين بعد انتهاء الموسم حتى لايكون الوارد من الخارج فى هذه الفترة سببا لصعوبة التصريف .

انتاج أوفر كمية ممكنة — قالت المذكرة أن سياستنا فيما يختص بكمية الأنتاج يجب أن ترمى الى انتاج أوفر كمية ممكنة من الأقطان ذات الاستعمال السائد . وأيّدته بقولها أننا لو تمكّنا بعد انفاذ مشاريع الرى

الكبرى من أن تنتج اثنى عشر مليونا من القناطير أو أكثر فان الثروة الأهلية تزيد زيادة محسوسة حتى ولو بيع القنطار من تلك الأقطان بسعر لايربو الا قليلا على أسعار القطن الأمريكى .

ثم قالت ليس هناك طريقة أخرى لمواجهة المنافسة العالمية المتزايدة الا طريقة الأخذ بمبدأ الانتاج الكبير ويجب أن يبرح عن الأذهان أن سعر القطن هو كل شيء فان مقياس الايراد الأهلى من القطن هو مقدار الأنتاج مضروبا فى السعر .

وكذلك قالت المذكرة أن التمسك بزيادة انتاج الحبوب على حساب القطن يخالف نظرية من أبسط النظريات الاقتصادية المعروفة وهى النظرية القائلة بأنه خير لكل قطر أن ينتج المحاصيل التى يمتاز بانتاجها ويشترى بما يحصل عليه من ثمنها الأصناف التى تمتاز بها الأقطار الأخرى .

هكذا تقول سياستنا القطنية الدائمة ونحن نسلم بأنه لا خلاف بين الاقتصاديين فى النظرية الأخيرة على شريطة أن يكون المعنى الواضح من هذه النظرية هو أن المقصود بالمحاصيل التى يمتاز أحد الأقطار بانتاجها هى المحاصيل الأوفر ربحا بقطع النظر عن النوع والكمية والا فما هو وجه المصلحة لقطر من الأقطار فى انتاج محصول معيّن يعطى أوفر الغلاّت اذا لم يكن أربح المحاصيل التى يمكن لهذا القطر انتاجها .

لقد كان محصول القطن فى مصر أكثر المحاصيل ربحا عند ما كانت أسعاره فى مستوى يعوض على الزراع تكاليف انتاجه مع ربح يفوق الربح من زراعة محاصيل أخرى أما الآن وقد بلغت الأسعار حداً يستحيل أن

يعوض على المنتج جهده. فليس من سداد الرأى أن ننصح الزراع بالتوسع فى زراعة القطن .

وأذكر هنا أن حكومتنا قد تنبهت إلى الخطأ الذى تتضمنه الدعاية لأنتاج أوفر كمية من القطن فعمدت فى شهر نوفمبر سنة ١٩٣٠ أى بعد اعتماد سياستها القطنية بشهر واحد إلى نشر بيان أقره مجلس الوزراء وفيه توجه الحكومة نظر أصحاب الأراضى والزراع إلى أنها رغبة فى تنويع المحاصيل وزيادة الأقبال على زراعة الغلال ستعمد إلى رفع التعريفة الجمركية على القمح والدقيق . وغير خاف أن الزيادة فى مساحة القمح هذا العام قد قابلها نقص كبير فى مساحة القطن . وعمل الحكومة والحالة هذه يتفق فى نتائجه مع ما ترمى اليه سياسة القائلين بتقييد المساحة القطنية ويختلف تماماً عما جاءتنا به السياسة القطنية المستديمة .

تنصحنا السياسة القطنية المستديمة بالأخذ بمبدأ الأنتاج الكبير وتقول لنا أن مقياس الايراد الأهلى من القطن هو مقدار الأنتاج مضروباً فى السعر وهكذا أصبحت المسألة حسابية مع أنها لاتستقيم دون أدخال عامل آخر عليها لتكون هكذا « ان مقياس الأيراد الأهلى من القطن هو مقدار الأنتاج مضروباً فى السعر ناقصاً تكاليف الأنتاج » اذ أن تكاليف اثنى عشر مليون من القناطير تختلف عن تكاليف انتاج ثمانية ملايين قنطار

أن البحث فى انتاج محصول القطن سواء من حيث جملة الأنتاج أو متوسط محصول الفدان وان كانت له بعض نواحيه الخاصة الا أنه من جهة أخرى لايمكن الا أن يكون جزءا غير منفصل عن بحث الأنتاج الزراعى العام

أن مصر التى انتجت من القمح فى سنة ١٩٣٠ ما يبلغ ثمنه حسب سعر يوم ٢٠ اغسطس الماضى ثمانية ملايين ونصف جنيه ومن الذرة ما يبلغ ثمنها ١٣٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه ومن الأرز ٣ ملايين و٧٠٠ ألف جنيه ومن العدس والفول والشعير نحو ستة ملايين من الجنيهات ومصر هذه التى يقدر محصول قطنها فى سنة ١٩٣٠ (وهو أكبر محصول عرفته فى تاريخها) بنحو ١٣ مليونا و٩٠٠ الف جنيه حسب سعر يوم ١٩ اغسطس الماضى . مصر هذه يجب أن يعنى رجال زراعتها بالأنتاج الزراعى عموماً واضعين نصب أعينهم قاعدة واحدة هى العمل للحصول على أوفر ما يمكن الحصول عليه من الربح وليكن مقياس أيرادها الأهلى من الزراعة هو مقدار الربح من الفدان مضروبا فى المساحات

واذا كان انتاج القطن قد بلغ القمة أو يكاد فالمجال واسع جداً للعمل على زيادة الأنتاج فى المحاصيل الأخرى .

انى لا أريد التعرض فى الوقت الحاضر لما يمكن عمله مستقبلا وما ينتظر أن تجنيه مصر من زراعة الخضر والفاكهة ونحن سائرون فى هذا السبيل قدر طاقتنا ولكنى أتكلم عن ثلث مساحة القطر التى اعتدنا زراعتها قطناً والتى جعلتنا نؤمن فى الماضى القريب جداً بضرورة العمل لزيادة متوسط محصول الفدان من القطن مع أنتاج أكبر كمية ممكنة منه .

أما الآن وعلى أساس مقياس الايراد الأهلى الذى ننادى به وهو الحصول على أقصى الربح من الفدان بقطع النظر عن نوع الزراعة فمن واجبنا بحث أقصى الانتاج لكل محصول فى كل منطقة جزئية من مناطق

القطر وعلى هذا الأساس نضع نظاماً لدورات زراعية متعددة لمختلف المناطق بحيث تكون كل دورة أربح الدورات فى منطقة معينة وعلى شرط أن لا يزيد محصولنا من الحبوب والبقول عما يمكن استهلاكه وتصديره بربح أما المساحات الباقية فلا مناص من زراعتها قطناً وقد أخذ الزراع فعلا بهذه السياسة هذا العام .

بعد هذا الاستطراد فيما يختص بكمية الانتاج نرجع الى جانب آخر من جوانب النظرية ذاتها فنرى القائلين بها يصرحون بأن هذا الانتاج يجب أن يكون من الأقطان ذات الاستعمال السائد وأن هذا هو طريق زيادة الثروة الأهلية زيادة محسوسة حتى لو بيع القنطار من تلك الأقطان بسعر لا يربو الا قليلا على أسعار القطن الأمريكى .

هكذا تقول المذكرة والواقع يقول أن سعر القطن الأشمونى المصرى فى الوقت الحاضر لا يزيد إلا قليلا جداً على سعر القطن الأمريكى ومع ذلك لم نستطع تصريف محصولنا فى الوقت الحاضر فكيف بنا اذا بلغ المحصول اثنى عشر مليوناً من القناطير وهو بالغها اذا سار الحال على هذا المنوال حتى تتم مشاريع الرى الكبرى مع العلم بأن العالم سيكون إذ ذاك قد خطا خطوات واسعة نحو الاكثار من زراعة القطن وعندها تكون المنافسة أضعاف ما هى عليه الآن .

لنسلم جدلا بمبدأ الانتاج الكبير فما الواجب لأن يكون هذا الانتاج من الأقطان ذات الاستعمال السائد وما ضرنا لو كان انتاجنا الكبير من الأنواع الطويلة التيلة ما دمنا نقبل بيعها بالسعر الذى يسمح لنا بمنافسة الغير .

تقول المذكرة استناداً على أقوال جناب الدكتور بولز أن مركزنا اذا انتجنا خمسة عشر مليوناً من القطن الأشمونى سيكون منيعاً كل المناعة بسبب الفارق بين هذا القطن والقطن الأمريكى وهذا الفارق يبلغ بين ٢٠ و٣٠٪ من حيث متانة التيلة ترى هل لو تيسر لنا بيع الأقطان الطويلة التيلة بثمن الأشمونى فهل لا يكون مركزنا أكثر مناعة ثم يكون فى إخراج هذه الأصناف بهذه الكثرة من الأغراء ما يضاعف المقطوعية من هذه الأصناف .

هل هناك مانع يمنع الغزالين من استعمال القطن الطويل التيلة بدلا من القطن القصير التيلة اذا تساوى ثمن النوعين وهلا يكون انتاج القطن الطويل التيلة والذى تمتاز به مصر هو أضمن الخطط لتصريف ما ننتجه .

أظن أن النظرية صحيحة من الوجهة الصناعية فهل هى كذلك من الوجهة الزراعية أن متوسط محصول الفدان من القطن السكلاريدس قد وصل الى حالة يستحيل التوفيق بينها و بين ماتدعو اليه ولكن لأشير بأن يكون أنتاجنا من السكلاريدس . بل من قطن المعرض وجيزة ٧ والنهضة والفؤادى وغيرها من الأصناف الطويلة التيلة التى ستجد وهذه الأصناف تجود فى بعض المناطق أكثر مما تجود فيها زراعة الأشمونى ففى أسيوط بلغ متوسط محصول الفدان من جيزة ٧ / ٤٤ و ٦ قنطارا وكان متوسط الأشمونى ٦٣ و٥ قنطارا وفى الغربية بلغ المتوسط ٢٢ و٤ قنطارا من قطن جيزة ٧ و٠٣ و٤ من المعرض وكان متوسط الأشمونى ٧٨ و٣ قنطارا و فى الشرقية بلغ المتوسط من جيزة ٧ — ٤٧ و٤ قنطارا ومن المعرض ٨٠ و٣ وكان متوسط الأشمونى فيها ٥٠ و٣ قنطارا وفى البحيرة بلغ متوسط القطن

الفؤادى ٤٠٢ قنطارا وكان من الأشمونى ٤٢ و٣ قنطارا وواضح من هذا أن زراعة هذه الأصناف فى بعض المديريات أربح من زراعة الأشمونى حتى ولو تساوى ثمنها بثمن الأشمونى ونحن لانتكبد فى أنتاج الأصناف الطويلة التيلة أكثر مما نتكبده لأنتاج القطن الأشمونى .

والمسألة على ما أرى من المسائل التى تستحق البحث من جديد .

تحديد زراعة السكلاريدس — عند ما بحثت مذكرة وزارة المالية كمية الأنتاج وأصنافه وصلت إلى القول بضرورة جعل أنتاج السكلاريدس محدودا باحتياجات السوق وبنت المذكرة ما ارتأته كفيلا بالوصول الى هذه الغاية على أساس تحديد المقطوعية بنحو مليون ونصف مليون قنطار . ورأت فى أصابة السكلاريدس بمرض الشلل فى كثير من أنحاء القطر ما يؤيد اتجاهها . ولا أريد التوسع فى البحث ولكننى أقول أن الصادر من السكلاريدس لم ينقص فى أتعس السنين عن ٢و٥ مليون قنطار . ولو رجعنا الى احصائيات الخمس سنوات السابقة ووقفنا على الزيادة المضطردة فى أنتاج الأصناف المماثلة للسكلاريدس فى السودان وأريزونا وغيرها لأدركنا أن المقطوعية العالمية فى السكل تزيد كثيرا عما قدرت به . فاذا كانت صادراتنا من السكلاريدس قد نقصت فى السنة الأخيرة الى ٢٠٠٠٠٠٠ قنطار فذلك راجع للمنافسة العالمية والمذكرة تقول لنا أن ليس هناك طريقة أخرى لمواجهة المنافسة العالمية المتزايدة الا طريقة الأخذ بمبدأ الأنتاج الكبير فهل هذه الطريقة خاصة بالقطن الأشمونى فقط؟

ثم أن المذكرة تشير بوضوح الى أصناف جديدة ستحل محل

السكلاريدس فلماذا نخص السكلاريدس بالتحديد فى الوقت الذى زادت فيه مساحة هـذه الأصناف أن المركز يتلخص فى أن مساحة السكلاريدس سنة ١٩٣٠ أى قبل تحديد زراعته مضافا اليها الأصناف المماثلة كانت ٤٧ ٪ بالنسبة الى المساحة الكلية وفى هذا العام (١٩٣١) بلغت مساحته مضافا اليه الأصناف الأخرى المماثلة له والتى أخذت تحل محله صناعيا ٤٣ ٪ بالنسبة للمساحة الكلية ومن المنتظر أن تزيد نسبة تلك الأصناف المماثلة للسكلاريدس فى العام المقبل الى الضعف فأى دليل يقنعنا بعد ذلك بضرورة بقاء قانون التحديد ؟

وفى تقرير المستر طود عن شهر يوليو الماضى يقول أن هناك نقصا كبيرا هذا العام فى المساحة المزروعة بالسكلاريدس ولكن هذا النقص يدل على أن الاصناف الأخرى التى تنتج محصولا أكبر قد حلت محل السكلاريدس ومعنى ذلك زيادة كبيرة في كمية المحصول . وهـذا هو الواقع لأن مساحة الأصناف المماثلة للسكلاريدس هذا العام بلغت ٢٥٠ الف فدان ستنتج محصولا مقداره مليون وربع قنطار على التقريب فما الفائدة من تحديد السكل ونحن ننتج تيلته تحت أسماء أخرى .

قد يقال أن زيادة هذه الاصناف أدعى للتفكير فى التقليل من انتاج السكلاريدس وهـذا مردود عليه بأنه وان كانت المنطقة المراد تحديدها « تنتج أجود الرتب من صنف السكلاريدس » فليس معنى ذلك أن السكلاريدس هو أكسب صنف يزرع فيها وهناك أراض خارج منطقة السكلاريدس تنتج محصولا وافرا منه وزراعته فيها أكسب من زراعة غيره

وقد يقال أن زراعة الاصناف الاخرى غير محرمة بالمنطقة المحـدودة لزراعة السكلاريدس وهذا صحيح ولكن التحديد فى ذاته يجعل الأمل

قويا لدى الزراع فتذهب بهم الظنون الى توقع التحسن فى السعر ولذلك فان التحديد سيغريهم على زراعة السكلاريدس. وهناك عيب آخر لهذا القانون فقد بلغنى أن كثيرين جداً من صغار الزراع عمدوا الى تكملة زراعة حقولهم المرتبة للقطن بزراعة أصناف أخرى فترى المزارع الذى يمتلك خمسة أفدنة وفى ترتيبه أن يزرع فدانين ونصف فدان والذى لا يبيح له القانون تجاوز فدانين من القطن السكلاريدس يعمد الى زراعة نصف الفدان الباقى من البليون أو المعرض أو النهضة وهكذا . والذى يتبعه الفلاح فى الزراعة هو البدء باستعمال تقاوى السكلاريدس حتى اذا انتهت التقاوى و بقى له ثلاثة خطوط أو أربعة عمد الى زراعتها من الاصناف الاخرى . وسيؤدى هذا النظام فى الزراعة الى اتلاف بزرة السكلاريدس فى العام القادم مهما قيل أن نسبة التلقيح الطبيعى قليلة وهكذا ترون أن هذا القانون سيقضى على النتيجة التى وصلنا اليها من تنفيذ قانون مراقبة البزرة .

أما الحجة الخاصة باصابة الشلل فلا يقام لها وزن بعد أن شوهدت حقول من السكل هذا العام بلغت نسبة الأصابة فيها ٩٥ ٪ . والأراضى التى لا يجود فيها السكل بسبب اصابته بالشلل أو غيره سوف لا يستمر أصحابها فى زراعته — فلماذا يفرض عليهم المتبع قانونا ؟ ولنذكر جيدا أن ما زرع من السكلاريدس فى سنة ١٩٣١ قد بلغ ٩٧ ٪ من مجموع القطن المزروع بالقطر عموما فأين هذه النسبة مما كان عليه فى العام الماضى ؟

إننى أرجو أن يعاد النظر فى هذا القانون لعل فى الغائه إراحة من مجهود غير مثمر .

هذا هو الرأى الذى بدا لى فضمنته هذه المذكرة ولعل فيما أشرت اليه ما يستحق البحث . والله الموفق ؟